قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٠

باعتبار مشروع إنشاء شارع مدخل المنطقة السكنية بمدينة القوصية محافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء شارع مدخل المنطقة السكنية بمدينة القوصية — محافظة أسيوط .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع البالغ مساحتها ١٧٥ مترا مربعا ، والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٤ يونيه سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٠ باعتبار مشروع إنشاء شارع مدخل المنطقة السكنية بمدينة القوصية مركز القوصية محافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة

قام مجلس مدينة القوصية بإنشاء منطقة سكنية بالمدينة لشغلها بالمصالح الحكومية تطلب الأمر إنشاء شارع بعرض عشرة أمتار لتوصيل هـذه المنطقة بالشارع الرئيسى وتداخلت فى مشروع الشارع قطعة أرض مساحتها ١٧٥ مترا مربعا بطول ١٧,٥ متر وعرض ١٠ أمتار بحوض حسب رقم ١١ ضمن القطعة رقم ٣ مملوكة للمواطنة بثينه سعد مكارم — وقد تعاقد المجلس مع المواطنة المذكورة بشراء هذه المساحة بمقتضى عقد عرفى بسعر ٢ جنيه للمتر وقد أنشىء الشارع المذكور بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢ غير أنه لم يتم تسجيل العقد أو صرف شىء من الثمن للمالكة لتعذر تقديم مستندات الملكية

وحدود هذه القطعة هى :

الحد البحرى : شارع المساكن بطول ١٠ أمتار .

الحد الشرقى : باقى القطعة رقم ٣ بحوضه بطول ١٧,٥ مترا

الحد القبلى : شارع الحلاء بطول ١٠ أمتار .

الحد الغربى : مستشفى الصدر بطول ١٧,٥ مترا .

وهذه القطعة تملك المواطنة بثينه سعد مكارم وقد طلبت المحافظة تطبيق كتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للمشروع

وحيث إن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين يخضع لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما أن تقرير صفة المنفعة العامة تكون بقرار من السيد رئيس الجمهورية إعمالا لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

لذلك تتشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرافق .

لرجاء التفضل بالموافقة عليه و إصداره ؛

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور